صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة عدد خاص "فلسطين" - الخميس 2 نوفمبر 2023

الجيلاني الهمّامي :

عندما يسقط بعض من النخبة في "العبودية الطوعية"

5

لا سفارة أمريكية على أرض تونس

الأمس واليوم

تجريم التطبيع بين شعبية المطلب وشعبوية التعاطي

3

الذكرى 106 للوعد المشؤوم

وعد بلفور :
وعد من لا يملك لمن لا يستحقّ

7

تواطئ حدّ الخيانة

خيانات الحكّام العرب للقضية الفلسطينية تاريخ لا ينتهي...

8

افتتاحية

لماذا يشكر الصهيوني "إيدي كوهين" قيس سعيد وسفيره في الأمم المتحدة ؟

أحجمنا عن التعليق عن التغريدة التي كتبها الصّهيوني المتطرف "إيدي كوهين" على حسابه الخاص يوم 27 أكتوبر 2023، حيث توجّه "كوهين"، وهو أحد غلاة الدّعاة الصهاينة والمختص في القضايا العربية، بالشكر لقيس سعيد لامتناع سفيره لدى الأمم المتحدة عن التصويت على لائحة الجمعية العامة التي قدمتها "المجموعة العربية" والتي تدعو إلى "هدنة إنسانية فورية وثابتة ومستدامة" تفضي إلى وقف العدوان وإيصال المساعدات الإنسانية وعدم نقل المدنيين الفلسطينيين نقلا قسريا واحترام وحماية جميع المرافق المدنية وذات الأغراض الإنسانية. وقد صوتت على هذه اللائحة الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (120 دولة) ورفضها الكيان الصهيوني و13 دولة أخرى من بينها الولايات المتحدة وغواتيمالا والمجر وكرواتيا والنمسا. كما امتنعت عن التصويت عليها 44 دولة منها أستراليا والدنمارك واليونان وإيطاليا واليابان والفيليبين وبولونيا وكوريا الجنوبية والسويد وبالطبع تونس، وهي البلد العربي الوحيد بعد أن صحّح العراق موقفه. وقد رحّبت المقاومة الفلسطينيّة بهذا القرار وطالبت بتنفيذه فورا.

قلنا إذن إنّنا أحجمنا عن التعليق في انتظار التثبّت من صحّة التدوينة. وقد توجّهنا إلى بعض الأصدقاء الفلسطينيّين للتثبّت في صحّة التدوينة المذكورة. وقد جاء الردّ واضحا: "التّدوينة صحيحة وتمّ التأكد من ذلك من ذوي الاختصاص". وأضاف مصدرنا أنّ الصّهيوني إيدي كوهين كتب تدوينة ثانية لشكر السفير التونسي، طارق الأدب، في الأمم المتحدة. وهو ما دفعنا في النهاية إلى التعليق عن هذا الموضوع لخطورته. وقد جاء في التّغريدة الأولى لهذا الصهيوني المتطرف ما يلي : "شكرا لتونس الخضراء ورئيسها فخامة الرئيس قيس سعيد على الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار ممّا سيشجّع على المزيد من جرائم حماس. فخامته يحارب إرهاب النهضة والإسلام السياسي منذ سنين وها هو الآن يقف معنا قلبا وقالِبًا ضدّ الإسلام السياسي. شكرا أستاذ". أمّا التّغريدة الثانية فقد جاء فيها ما يلي : "كل الشكر والتقدير والاحترام لسعادة السفير التونسي طارق الأدب الذي يحارب الإخوان في الأمم المتحدة".

ولسائل أن يسأل ما الذي يفسّر أنّ صهيونيّا متطرّفا يشكر قيس سعيد الذي يعلن "أنّ التّطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة عظمى" وأنّ "فلسطين ستحرر من النهر إلى البحر" وأنّ هذا التحرير "لن يتمّ إلا عبر الحرب الثورية"؟ إنّ الجواب عن هذه المسألة ليس صعبا. ففي السياسة لا يهمّ الكلام كثيرا بقدر ما تهمّ المواقف العمليّة : "قل فِيَّ ما شئت لكن افعل ما يخدم مصلحتي" بوعي أو غير وعي. ففي قضية الحال لا يهم الكيان الصهيوني أن تنعته بما تريد من النعوت أو أن تهدّده كلاميّا بالحرب الثورية بقدر ما يهمّه عدم التصويت على اللائحة التي تطالبه الآن وهنا بوقف حرب الإبادة لأنّه يريد أن يستمرّ فيها إلى ساعة تحقيق أهدافه. وهذا ما يفسّر ترحيب الصهيوني المتطرف "إيدي كوهين" بامتناع سفير سلطة الانقلاب عن التصويت عن اللائحة لأنه يخدم مصلحته. أمّا المقاومة فلا يهمّها بالدرجة الأولى، في هذه اللحظة الخطرة والحرجة، ما جاء في ديباجة القرار من "إدانة جميع أعمال العنف" و"جميع أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية" والذي يساويها بالمحتل الغاصب، بقدر ما يهمّها وقف حرب الإبادة فورا وفتح المعابر وإيصال المساعدات لغزة، أما الباقي فسيأتي الوقت للحديث فيه. وهو ما جعلها ترحّب بلائحة الجمعية العامة للأمم المتّحدة وتطالب بتنفيذها فورا.

إنّ كلا الطرفين، الفلسطيني والصهيوني النازي، معنيٌ بالموقف العملي، المباشر، من الحرب الدائرة في الأرض، رغم الطابع غير الإلزامي لقرار الجمعية العامة ولكنه مهم من الناحية المعنوية والسياسية. ومن هنا وجدت سلطة الانقلاب نفسها، موضوعيّا، أقرب إلى موقف داعمي العدوان منه إلى معارضيه المطالبين بوقفه فورا. لقد برّر سفير تونس في الأمم المتحدة، وهو الذي كان عمل في "مكتب الاتصال التونسي الإسرائيلي" بتل أبيب بين 1994 و1996 زمن بن علي وهو ما أثار ضجّة حين عيّنه سعيّد في منصبه، موقف الامتناع عن التصويت بكون مشروع اللائحة المعروضة "أغفل الإدانة الصريحة والقوية لجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية التي تقوم بها قوات الاحتلال كما لم يتضمّن المطالبة بمحاسبة المحتل على هذه الجرائم ولم يشر بشكل واضح للمطالبة بالوقف الفوري للعدوان علاوة على مساواته بين الضحية والجلاد...". ما من شكٍّ في أنّ هذا الكلام إذا نظرنا إليه من زاوية مبدئية، عامة، هو في الظاهر موقف "ثوري" و"متجذّر"، ولكن المواقف المبدئية ينبغي دائما إنزالها في الواقع الملموس حتى لا تبقى مجرد شعارات فارغة. إنّ إنزال المبادئ في الواقع معناه مراعاة موازين القوى في اللحظة المعيّنة كمراعاة الأولويات المطروحة. وهو ما لم يأخذه بعين الاعتبار موقف السفير التونسي ومن ورائه سلطة الانقلاب. إنّ المقاومة الفلسطينية تريد في هذه اللحظة وقف حرب الإبادة وفتح المعابر لإنقاذ أكثر ما يمكن من الأرواح. وهو ما يفسّر أنّ عديد البلدان، غير العربية، التي لا علاقة لها بالكيان الصهيوني والتي تقف إلى جانب الحق الفلسطيني صوّتت لصالح لائحة الجمعية العامة رغم محدوديّتها (كوبا، فينيزويلا، جنوب إفريقيا...).

لقد كان بإمكان السفير أن يفعل عكس ما فعله فيصوّت أولا لصالح القرار لما فيه من حدّ أدنى يطالب به الفلسطينيون ثم يصدر بيانا أو يدلي بتصريح يبيّن فيه محدودية اللائحة وعدم إدانتها لحرب الإبادة ووضعها المعتدي والمعتدى عليه في نفس المستوى. ولكن ذلك هو المنطق الشعبوي الأعرج حيث إنّك تسمع جعجعة ولا ترى طحنا فتكون النهاية تلقّي الشكر ممّن يعتقد الشعبوي أنّه يلحق به "الضّرر" بموقفه "الثوري جدّا". ومن الملاحظ أنّ "إيدي كوهين" الصهيوني المتطرف لم يقف عند حدّ شكر سعيّد وسفيره بسبب الامتناع عن التصويت لصالح لائحة الجمعية العامة. فها إنه اليوم يهدّد سعيّد من مغبّة تمرير مشروع قانون يجرّم التطبيع مع الكيان الغاصب. فقد كتب تدوينة منذ يومين جاء فيها : "تجريم التطبيع في تونس لن يمرّ قيس سعيّد يعلم ذلك. بإمكانه التكلّم عن الحركة الصهيونية كما يشاء ما في جمرك على كلامه الباطل. أما سنّ القوانين فلن نسمح له...". لننتظر ما سيجري في برلمان الدّمى الذي أجّل النظر في مشروع القانون إلى يوم الخميس 2 نوفمبر 2023. في الأثناء علينا مواصلة الضغط من أجل تجريم التطبيع ومن أجل وقف حرب الإبادة في غزّة... الضغط الضغط على الدول الدّاعمة للعدوان وفي مقدّمتها رأس الأفعى الامبريالية الأمريكية.

تجريم التطبيع واجب

طرد سفراء الدول الداعمة للعدوان واجب

وقف تصدير النفط والغاز للدول الداعمة للعدوان واجب

إغلاق سفارات الكيان النازي وطرد سفرائه وواجب

علي الجلولي

تجريم التطبيع بين شعبية المطلب وشعبوية التعاطي

مازال شعبنا في كل التحركات التي تنتظم منذ يوم 7 أكتوبر الجاري يطالب بإصدار قانون لتجريم التطبيع. ولهذا المطلب حكاية طويلة في تاريخ نضال شعبنا وقواه التقدمية سواء بعد الثورة أو قبلها. وهذا المطلب وإن بدا للوهلة الأولى مطلبًا بسيطا ومُمكنا بحكم الإجماع الحاصل حوله، فإنّ الحقيقة مخالفة لذلك تماما. فالمطلب لم يحصل حوله إجماع القوى السياسية، ورفضته كل الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، كما أنّ الموضوع برمّته كان من قبيل "المحرّمات" التي فرضتها الدكتاتورية، ووحدهم الأحرار كانوا يكسرونها ويتجرّؤون برفع الصوت ضدّ كل أشكال التطبيع الرسمي منه وغير الرسمي والتي كانت تتسلّل في بعض الأوساط الاقتصادية والأكاديمية والرّياضية والفنّية.

1- التطبيع قبل الثورة

من المعلوم أنّ النظام التونسي أقام علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني لأول مرة سنة 1994 بفتح مكتب اتصال في "تل أبيب" وفي العاصمة تونس (بنزل الهيلتون). وقد استمرّ هذا الشكل من "التعامل الدبلوماسي" إلى سنة 2002 حين تمّ إغلاق المكتبين على خلفيّة "مجزرة الأقصى" بعد اجتماع الجامعة العربية بالقاهرة. لقد كانت العلاقات الرسمية طيلة سنوات أقرب إلى السرّية، ولم يكن نظام بن علي يتجرّأ على تمرير ولو خبرٍ عابرٍ في نشرات الأنباء عن نشاط مكتبيْ الاتصال أو عن تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية الرسمية أو عن العلاقات غير الرسمية التي مسّت خاصة بعض الأوساط الأكاديمية والثقافية.

ولم يكن التكتّم على الموضوع من جهة السلطة فقط، نظرا لحساسية القضية الفلسطينيّة عند عموم الشعب، بل جنحت أغلب القوى السياسية إلى الخوف من طرح الموضوع عدا قلّة قليلة من القوى، من بينها حزب العمال الذي كتب حول الموضوع في جرائده وبياناته وصدحت به حناجر مناضلاته ومناضليه في الجامعة وفي الوسط الحقوقي والنقابي. ولم تكن العرائض التي نُشِرت في تلك السنوات للمطالبة بغلق مكتبي الاتصال في تونس وتل أبيب تحظى بالإقبال نظرا للخوف الذي استوطن وضرب عديد الأوساط. وقد قوبلت دعوة رئيس الوزراء الصهيوني الإرهابي "شارون" لحضور "قمة المعلومات" التي انتظمت في بلادنا في أكتوبر 2005 بمعارضة قويّة وتصدّت لها القوى التقدمية بالفضح والتشهير من ذلك إضراب قطاعي التعليم الأساسي والثانوي يوم 5 أكتوبر الذي يصادف ذكرى "اليوم العالمي للمربّي".
وقد تواصل النضال ضد النظام الدستوري إلى حدّ إسقاطه في جانفي 2011، وكانت إحدى نقاط معارضته والتناقض معه هي تبعيّته وتطبيعه مع العدو الصهيوني سواء بشكل علنيٍّ أو خاصة سرّيٍّ.

2- تجريم التطبيع أثناء وبعد الثورة

لقد رفعت الثورة المطالب السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية العميقة للشعب التونسي، والتي لخّصتها في شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". ولكن الشّبيبة المنتفضة لم تغفل عن رفع شعار "الشّعب يريد تحرير فلسطين" الذي دوّى أكثر من مرّة في أكثر من مكان من المُدن والقرى الثائرة. وفي هذا الشعار أكثر من دلالة ومعنى، فالتّرابط بين المسألة الوطنية والمسألتين الاجتماعية والديمقراطية هو ترابط عضوي ومصيري. وأنّ تحرير الوطن من الاستبداد والفساد لن يتحقق من دون كنس الاستعمار بكل أشكاله، الاستعمار غير المباشر المسلّط على وطننا، وأشكال الاستعمار الأخرى بما فيها المباشر المُسلّط على الوطن العربي وفي القلب منه فلسطين التي لا حرّية للوطن الكبير من دون تحررها الكامل والناجز.
ولما تمّ إسقاط رأس النظام العميل والمطبّع، عبّر شعبنا أكثر من مرة في مختلف تحرّكاته عن انتصاره غير المشروط لفلسطين قضيّةً وشعبًا. وبمناسبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي طرح حزب العمال ضرورة التّنصيص على تجريم التطبيع في الدستور الجديد، دستور الثورة التونسية المظفرة. لكن نتائج الانتخابات لم تكن لصالح الخيار الوطني الشعبي، إذ فازت القوى الظلامية والليبرالية بأغلبية المقاعد ورفضت بقوّةٍ اعتماد فصل في الدستور يجرّم التطبيع وينتصر إلى فلسطين، لكن تحت الضغط الذي مارسته الجماهير بعد اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي تم فرض التنصيص على مساندة القضية الفلسطينية في ديباجة الدستور. وبما أنّ ذلك لم يكن ليحقّق ما كانت الجماهير الشعبية تطرحه لسدّ الباب أمام التطبيع الذي أصبح يتنامى في محيطنا المغاربي والعربي، تقدّمت "الجبهة الشعبية" بمشروع قانون من سبعة فصول لتجريم كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو المشروع الذي تصدّت له بكلّ قوة وصلفٍ كتلتيْ حركة النهضة وحركة نداء تونس المتحالِفتين والمُشكّلتان للحكومة. لقد وصل الأمر بحركة النهضة أن قالت أن الفلسطينيّين وحركة حماس تحديدا وإسماعيل هنية تخصيصا "طلب منهم عدم السقوط في هذا الخطأ"، ليبقى مشروع القانون حبيس الرّفوف ولم يتمّ تمريره حتى إلى اللّجنة المختصّة للتداول فيه، فقد كانت أغلبية مكتب مجلس النواب موالية للحزبين.
وللعلم فإنّ كل الأحزاب أصبحت تتكلّم عن تجريم التطبيع بمناسبة الحملات الانتخابية والمظاهرات التي تتمّ تزامنًا مع الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني. لقد اقتنع جزء هام من الجماهير الشّعبية أن الارتباطات التي تربط حركتي النهضة والنداء وقفت حائلا دون تمرير هذا القانون، وهو ما سهّل تنامي مظاهر التطبيع المُعلن منه والخفيّ. لقد ارتبط الحكّام الجدد، مثلهم مثل الحكام القدامى، بنفس المنظومة الامبريالية التي تحكم العالم والمنطقة والبلاد في خياراتها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لم تجرؤ أحزاب الحكم على إصدار قانون تجريم التطبيع، إلى أن جاء قيس سعيد الذي غنم جزء من تصويت التونسيّين بجملته الشهيرة "التطبيع خيانة عظمى"، لكن هل تعوّض هذه الجملة مطلب تجريم التطبيع ؟

3- قيس سعيد والتطبيع

روّجت عديد الأوساط الانتهازية ومحدودة الأفق أنّ قيس سعيد سينتصر بجملته الانتخابية إلى القضية الفلسطينية. لكن الأيام والأشهر والسّنوات مرّت ولم يصدر ما يوقف نزيف التطبيع الذي تزايد حجمه كمًّا ونوعا، فرغم الجمل الرنانة شاهد التونسيون بأمّ عينهم وزير الدفاع يجلس قبالة وزير الحرب الذي يقتّل شعب فلسطين في اجتماعٍ لحلف النّاتو حول الحرب الأوكرانية . الروسية. كما شاهدوا رئيسة الحكومة "بودن" تتبادل ابتسامات المجاملة مع هرتزيغ رئيس دولة الكيان المحتل، كما شاهدوا بأمّ أعينهم طوابير الصّهاينة في مطار جربة قادمين في إطار خطٍّ جويٍّ مباشر من تل أبيب، وهو أمرٌ يحدث لأول مرة في تاريخ تونس رغم تطبيع نظام بن علي وقبوله للصهاينة في أرض تونس.
أمّا عن قانون تجريم التطبيع فقد تمّ تهميش المطلب وتمييعه وصرّح سعيد أكثر من مرّة أنّ فلسطين ليست في حاجة لقانون يجرّم التطبيع وأنّ القضية أكبر من مجرّد قانون. كل ذلك للتفصّي من إصدار التزامات قانونية صريحة تتصدّى لنزيف ينخر المنطقة بتوجيهٍ وتعليماتٍ من الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة في إطار رؤيتها لحاضر ومستقبل المنطقة التي يجب أن يكون الكيان المحتلّ "جزءً أصيلا وأصليّا فيها" كما تهدف خطة "الشرق الأوسط الجديد" الأمريكية.
لقد تلاعبت الشعبوية وأنصارها وحاولت مثلما فعلت الأنظمة القوميّة سابقا احتكار القضية الفلسطينيّة، لا كقضية مبدئيّة بل كأصلٍ تجاريٍّ، لكن تسارع الأحداث والهجوم الصهيوني النازي الذي شنّ حرب إبادة فعلية ضدّ الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة الصّامد، كشف الأزمة وأسقط الأقنعة بأنّ النظام لا سلاح لديه سوى الجُمل ولا شيء غير الجمل. لكن هبّة الجماهير التي أعادت بإصرارٍ شعار "الشعب يريد تجريم التطبيع" فرضت على برلمان الدُّمى استجلاب مشروع قانونٍ قدّمته إحدى الكتل منذ شهر جويلية المنقضي وحدّدت له موعدا أوليًّا ليوم الإثنين 30 أكتوبر للتداول في المشروع من قبل اللّجنة المختصة، لكن "بودربالة" غيَّر الموعد دون استشارة حتّى مكتب المجلس. ويبدو أنّ المشروع سيُعرض لبداية النقاش يوم 2 نوفمبر الذي يصادف ذكرى "وعد بلفور"، وهناك تخوّفات جدّية يتداولها أنصار القضية الفلسطينية من أن يتمّ التلاعب بالقانون وتتفيهه مثل اعتبار جريمة التطبيع تنحصر في زيارة الأراضي المحتلّة فحسب، في حين أنّ أغلب ممارسات التطبيع تتمّ خارج تلك الأراضي، كما أنها تتمّ في أطُرٍ علميّة وثقافية واقتصادية وتجارية مباشرة وغير مباشرة.

4. لماذا يجب تجريم التطبيع؟

نحن نعتبر أنّ الحد الأدنى المطلوب من قوى الحرية في العالم بأكمله هو مساندة الشعب الفلسطيني ومناهضة الاحتلال الاستيطاني الاستئصالي، ويتمّ ذلك بمقاطعة هذا الكيان المحتلّ وإحداث كلّ الفراغ المُمكن حوله وحول سياساته وإيديولوجيته واقتصاده وثقافته، الخ.

... [البقية ص 4]

حبيب الزموري

ورغم ذلك فهو يقاوم..

لم يكن الإختلال الهائل في موازين القوى ذريعة كافية للشعب الفلسطيني للاستسلام للأمر الواقع والتفريط في حقوقه، بقدر ما كان دافعا له لينشب أضفره في الصخر لفتح سبيل للمقاومة واختراع وسائلها وآلياتها المناسبة من العدم، بإرادته الفولاذية المتسلحة بالروح العملية والإبداعية في آن التي أذهلت العدو قبل الصديق.

كيف لشعب يعيش منذ سنوات تحت حصار بري وجوي وبحري خانق حرمه من الحد الأدنى الضروري للحياة أن يحقق هذا الإختراق الإستراتيجي ضدّ قوة من أعتى القوى العسكرية في العالم؟

كيف لشعب يزف شهدائه بالعشرات والمئات يوميا إلى المقابر، إن وجدت، كما تزف الأمهات أبنائها وبناتها لحفلات الزفاف أو التخرج، ليعود سريعا إلى مواقعه لإعداد أفواج جديدة من أبنائه وبناته للسير على نفس درب المقاومة والاستشهاد وكأنهم في سباق مع الزمن كي لا يكونوا سببا في تأخير ساعة النصر ولو بثانية واحدة؟

ورغم ذلك فهو يقاوم..

كما لم يكن الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني سببا للتخاذل أو الإحساس بالعجز والضعف، ذلك الواقع المقسم والمجزأ بين سلطتين محاصرتين لا تملكان من السلطة شيئا، سلطة في رام الله نبذت نهج المقاومة والكفاح المسلح منذ زمن ودخلت نفق التسويات والصفقات والتعايش مع دولة الاحتلال الصهيوني وتواطأت معها في ضرب قوى المقاومة الفلسطينية، وسلطة في غزة محاصرة مازالت متمسكة بنهج المقاومة ومقيّدة بتحالفاتها الإقليمية الرجعية، هذا الانقسام الذي سمح لدولة الاحتلال الصهيوني وعملائه في الداخل بالإنفراد بغزة وقصفها طيلة أكثر من ثلاثة أسابيع من العدوان الغاشم بكمية من المتفجرات تعادل قنبلة نووية حيث بلغ نصيب كل كيلومتر مربّع من غزة أكثر من عشرة أطنان من المتفجرات إضافة إلى استعمال جيش الاحتلال لأسلحة محرمة دوليا.

ورغم ذلك فهو يقاوم.. متجاوزا الإنقسامات والصفقات والمبادرات الملغومة القادمة من هنا وهناك..

لقد قلبت المقاومة الفلسطينية الباسلة كافة المعادلات والترتيبات الإقليمية رأسا على عقب، ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لوضع اللمسات الأخيرة على صفقة القرن وتدشين النسخة الجديدة للشرق الأوسط بتعميدها لمبادرات التطبيع مع الكيان الصهيوني علنا وسرا في أكثر من دولة عربية وتأبيد الوضع القائم بالأراضي المحتلة من خلال التعامل مع الزحف الإستيطاني كأمر واقع ومواصلة سحب الأرض من تحت أقدام الفلسطينيين بالسطو والتهجير، انفجرت المقاومة في وجوههم وبعثرت كافة الأوراق لتعلي ورقة المقاومة المسلحة من جديد، هذه الورقة التي بشّر عديد السياسيين والمثقفين والمحللين باحتراقها وإلى الأبد كفاتحة لأطروحاتهم المدافعة عن عصر التعايش السلمي بين الجلاد والضحية بين الغاصب والمغتصب وأولوية المصالح "الوطنية" على القضايا القومية والأممية رافعين ذلك الشعار الرجعي والشوفيني "لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين".

رغم كل هذه الطعنات والخيانات والمؤامرات لم تفكر المقاومة الفلسطينية الباسلة لحظة واحدة في فك الإرتباط بعمقها العربي رغم سوس العمالة والرجعية الذي ينخره ولم تيأس من دعم عربي تنتظره منذ عقود بل إنها تؤثر على نفسها وتنتشلنا في كل مرة بالملاحم التي تسطّرها من مستنقع اليأس والإحباط الذي تردّت فيه مجتمعاتنا الرازحة تحت نير الإستغلال والاستلاب لا سيّما بعد انحراف الموجات الثورية الأخيرة عن أهدافها الوطنية والديموقراطية، لتلقّننا نفس الدرس للمرّة الألف : إن إرادة الشعوب لا تقهر مهما كانت قسوة الواقع الموضوعي فقط عليها الإيمان بعدالة قضيتها وقدرتها على خرق حاجز المستحيل.

ورغم ظلم وحصار ذوي القربى ومؤامرات المطبعين والعملاء وطعنات المتقاعسين والمشككين فهو مازال يقاوم..

إن هذا الشعب الجبار الذي حاولوا عزله في تلك الرقعة الجغرافية وحجبه عن الأنظار وقطعوا عنه الماء والغذاء والدواء... أصبح اليوم بفضل مقاومته المسلحة الباسلة حديث العالم وأسقط كافة أوراق التوت عن الأنظمة الفاشية المتنكرة بمبادئ حقوق الإنسان والمواطنة والحرية لقد جرف طوفان الأقصى معه تلك الأوراق فحالما أحست تلك الجمهوريات البورجوازية بالخطر يقترب من مصالحها في المنطقة حتى كشفت عن وجهها الإمبريالي المتصهين الحقيقي لتوفر الغطاء السياسي والإعلامي للجرائم الفظيعة التي تقترفها آلة الحرب الصهيونية في غزة ولكن من إنجازات المقاومة الفلسطينية الباسلة أيضا أنها حرّرت فئات واسعة من مواطني هذه البلدان من هيمنة منظومة التضليل الدعائي والسياسي التي تديرها بورجوازية هذه البلدان بما فيها البلدان التي يتمتّع فيها اللوبي الصهيوني بنفوذ مالي وإعلامي وسياسي كبير لتنتفض ضد حكوماتها المتذيلة للكيان الصهيوني والامبريالية الأمريكية.

لقد دقت ساعة المقاومة في غزة وتردّد صداها في مختلف أصقاع العالم لتعيد القضية الفلسطينية إلى موقعها الطبيعي كجبهة متقدمة من جبهات حركة التحرر العالمية، ودقّت معها ساعة الفرز الحقيقي بين المنحازين قولا وفعلا للقضايا العادلة وبين المتاجرين بها جاعلين منها منصة للخطب السهلة والمواقف المعلبة المعدة للتسويق الإعلامي.

واحب على كل شعوب العالم وفي مقدمتها الشعوب العربية التواقة إلى التحرر والكرامة أن ترفع راية المقاومة عاليا ضد كل من يوفر غطاء سياسيا أو إعلاميا أو ثقافيا لجرائم الكيان الصهيوني وحلفائه المباشرين وتفعيل كافة أشكال المقاومة الشعبية والثقافية والاقتصادية... فالكلمة مقاومة والتبضع الموجه مقاومة والمقاطعة مقاومة والإحتجاج على تواجد تمثيل ديبلوماسي للبلدان المتواطئة في المجازر والجرائم المرتكبة في غزة مقاومة والتعريف بالحق الفلسطيني مقاومة وفضح العملاء والمطبعين والمتذبذبين مقاومة... ففي كل بلد وكل قرية وفي كل مصنع وفي كل حقل وفي كل شارع غزة ما وفلسطين ما وجبهة من جبهات المقاومة.

فلنقاوم رغم كل الظروف المحيطة بنا..
فإرادة الشعوب لا تقهر
سننتصر
بعد قليل..
بعد عام.. بعد عامين
وجيل.

[بقية ص 3] ... لقد كانت المقاطعة أحد أهمّ أشكال الإسناد والدّعم التي اعتمدتها الشعوب والقوى التقدمية في العالم ضدّ نظام الميْز العنصري في جنوب إفريقيا حتى انهياره وسقوطه، وكانت المقاطعة أحد أهمّ أسلحة الدعم للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي. لقد دعت قوى الحرية إلى تجريم التعاطي والتعامل مع الدول الاستعمارية انتصارًا للشعوب المستعمَرة والمضطهَدة. واليوم وفي ظلّ اختلال موازين القوى لغير صالح الشعوب وقوى التحرّر والانعتاق، وفي ظلّ التّكالب الامبريالي الصّهيوني المسنود بأنظمة العمالة والخيانة التي وصلت درجة غير مسبوقة في الانخراط في مشروع تدمير المنطقة والتحكم فيها حاضرا ومستقبلا برَهْن خيراتها ومقدّراتها ومستقبل شعوبها، بات لزاما علينا النضال دون كللٍ وعلى طول الوطن العربي وعرضه من أجل تجريم التطبيع حتى لا تلتحق أنظمة أخرى بقافلة التطبيع. فالجميع يعلم حجم الضّغط الذي يسلّط على الدّولة التونسية إقليميًّا ودوليًّا من أجل الانخراط في التّطبيع الرّسمي الذي تتواصل مؤشّراته الاقتصادية والتجارية ويتمّ العمل على فرض التطبيع السّياسي الذي لا ترى بعض الأوساط التابعة أيّ حرج فيه، بل تدافع عنه بكل الوسائل بما فيها أخبثها الذي يعتمد لغة الحوار والتسامح وعدم معاداة السامية... بل وصل الأمر بالبعض حدّ اعتبار أعمال المقاومة أعمالا إرهابية.

إنّ إصدار قانون واضحٍ لتجريم التطبيع من شأنه المساهمة في محاصرة الأنشطة التطبيعية، ومن شأنه دعم القضيةّ الفلسطينية والمقاومة الوطنية الباسلة خاصة في مثل هذا الظرف الدّقيق الذي يتنادى فيه مصّاصو الدماء لمزيد التدمير والتقتيل. إنّ الحد الأدنى الذي يمكن من خلاله مخاطبة شعب فلسطين وأطفالها وعجائزها وحرائرها وأبطالها هو إصدار قانونٍ لتجريم كلّ أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني واعتبار هذا الكيان كيانا استعماريا عنصريا نازيا وعدوًّا للشعب التونسي بنفس القدر مع الشعب الفلسطيني.

إنّ شعبنا لن يرضى بأقلّ من هذا القانون بالتوازي مع بقيّة المطالب التي تهمّ إيقاف العدوان وطرد سفراء دول العدوان والضّغط من أجل فتح المعابر وإيصال المساعدات العاجلة. إنّ شعبنا سيكون يقِظًا حتى لا يتمّ التلاعب بمطلبٍ عادل مثلما تمّ التلاعب بملفّات ومطالب أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية.

الجيلاني الهمامي

عندما يسقط بعض من النخبة في "العبودية الطوعية"

تندلع الحرب عند بلوغ التناقضات أوج احتدامها وتتخذ الصراعات طابعا سافرا بأشد درجة. وعامة ما تكون مناسبة تتضح فيها الخطوط الفاصلة بين المعسكرين المتحاربين وتتم فيها عملية فرز تلقائية وسريعة بما لا يدع للحيادية واللامبالاة مكانا. في الحرب إمّا معي أو ضدي. ومن ليس معي فهو ضدي. هكذا قال جورج بوش الابن للرئيس الفرنسي جاك شيراك ذات مرة في الحرب على أفغانستان بُعَيْدَ أحداث 11 سبتمبر. وهو في الحقيقة لم يأت بحكمة جديدة إنما ردّد لغة المنطق القديم الذي عايش كل الحروب التي عرفتها البشرية وخاصة في العصر الحديث.

الحرب الدائرة الآن في غزة وكامل فلسطين المحتلة لم تشذ منذ لحظة اندلاعها عن هذه القاعدة. وانقسم العالم إلى صفّين من مع الكيان الصهيوني ومن مع غزة وحركة التحرير الوطني الفلسطيني. فالدول والحكومات والشركات الكبرى والاحتكارات العابرة للقارات ووسائل الإعلام بمختلف مؤسساتها والنخب والأحزاب السياسية والفنانون والمبدعون ونجوم الكرة وجماهير أبناء الشعوب انقسموا صفّين. لكن وفي ظل اختلال موازين القوة رجحت الكفة لصالح صف دون الآخر. لقد اصطفت أغلب الدول وراء الكيان الصهيوني، الولايات المتحدة الأمريكية وكامل أوروبا وحتى من لم يصطفّ من الدول فقد اختبأ وراء "إطلاق سراح الأسرى أو المخطوفين" أو "حماية المدنيين" وتناسى جوهر القضية ولبّ الصراع الدائر ألا وهو استعمار وحركة تحرر وطني. وقليلة هي الدول، كدول، من اختار صفّ الحق ونأى إلى الموقع الذي كان يفترض أن تذهب إليه كل الدول تقريبا وهو موقف المتباين مع الكيان الصهيوني والقطيعة معه مثلما فعلت بوليفيا وكولمبيا. المخزي في كل هذا، فيما يخصّ الدول، هو مرة أخرى موقف الدول العربية الذي وكالعادة جاء ليؤكد وبشدة الخيانة الموصوفة للحكام الرجعيين، ملوكا وأمراء ورؤساء بلا استثناء تقريبا، بدءا ممّن ركب صهوة الجمل الرنانة وخطاب المزايدة (لأغراض انتخابية) مقابل التصويت بشكل يخدم الكيان الصهيوني في الجمعية العامة للأمم المتحدة وصولا إلى من ندّد صراحة وبكل وقاحة بالعمل البطولي للمقاومة الفلسطينية المسلحة يوم 7 أكتوبر الماضي وأعني به دولة الإمارات.

وإن لم يكن ذلك مستغربا فإنّ الشعوب العربية كانت هي الأخرى في الموعد مع ما تقتضيه اللحظة إذ هبّت في الضفة الغربية والأردن وفي العراق وتونس واليمن والمغرب تلهج بكل تعابير الفخر والإعتزاز ببطولات المقاومة ولتعلن غضبها واحتجاجها عمّا يقترف في حق شعب غزة الأبيّ. ورغم أنّ الهبة الشعبية العربية لم تكن في مستوى الحدث كما لم ترتق إلى ما كانت عليه تحركات شعوب أخرى في تركيا ولندن واندونيسيا وغيرها فإنّ التظاهرات الشعبية التي عرفتها العواصم والمدن العربية تعتبر مهمة بالنظر إلى جملة من المعطيات التي حفّت بها.

هجوم الثورة المضادة ومنطق التسوية

أوّلا، اندلعت هذه الحرب في مرحلة تاريخية استمرّت لأكثر من ثلاثين سنة وبالتحديد منذ ما بعد اجتياح بيروت صائفة 1982 تميّزت على العموم بهجوم كاسح من قبل الكيان الصهيوني الذي أخذ زمام المبادرة في الصراع العربي الصهيوني. فخلال هذه المرحلة تمّ ترحيل المقاومة الفلسطينية خارج منطقة الطوق ذلك أنّ خروج منظمة التحرير من لبنان جاء ليكمل الصورة في تشتيت المقاومة الفلسطينية لأبعد المسافات التي تفسح المجال للكيان الصهيوني بالتمدّد دون رادع. وقد جرى ذلك بعد أن سقطت مصر، طليعة المواجهة، مع الكيان في براثن التطبيع وتلتها الأردن.

وإلى جانب ذلك فقد دخل الصراع مع الكيان الصهيوني غياهب المفاوضات (مسارات مدريد وأوسلو) وانتقل الصراع من منطق المقاومة إلى منطق التسويات والحلول التفاوضية. وبذلك خرجت البندقية الفلسطينية رمز المقاومة من حلبة الصراع.

في ظل هذه المناخات اشتدت سطوة الكيان الصهيوني خصوصا وقد طرأت على التوازنات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ووقوع العالم تحت سيطرة القطب الأمريكي الواحد تغيّرات عميقة. ومن مظاهر اشتداد هذه السطوة التحولات الكبرى التي جرت في المفاهيم والرؤى والتصورات في كل المجالات تقريبا. لقد صاحبت الهجمة الشرسة للتيار اليميني الرجعي واليميني المتطرف على الصعيد الأيديولوجي والسياسي والثقافي والإعلامي هجمة نشط فيها بقوة اللوبي الصهيوني النافذ جدا في الطغم المالية العالمية والمسيطر على الشبكات الإعلامية والدعائية.

لقد عرفت الأفكار الثورية والتقدمية بما في ذلك التيارات التحررية ومنها التحرر الوطني الفلسطيني تراجعا كبيرا ومخيفا فيما انتشرت الأفكار والمقاربات الرجعية وفقدت الثورة الفلسطينية كثيرا من أنصارها وداعميها إلاّ في بعض الفترات مثل الانتفاضة الأولى والثانية التي استعادت فيهما القضية وهجها واستردّت أنصارها وعرفت مناطق كثيرة من العالم تظاهرات جماهيرية حاشدة تضامنا معها.

إنّ انتشار الأفكار الرجعية واليمينية خلال فترة الهجوم المضاد أثّر لا فقط في الجماهير ذات الوعي البسيط والمعارف المحدودة بل وخصوصا في النخب وكبار المثقفين. لقد تغلغلت الدعاية الصهيونية في الأوساط الجامعية والأكاديمية وفي صفوف المفكرين ومنتجي الأفكار إلى درجة أن انقلب البعض ممّن كان حتى عهد غير بعيد من الشخصيات التقدمية والديمقراطية، على أنفسهم وتحوّلوا بدعاوي عديدة ومتنوعة إلى دعاة للصهيونية أو في أقل الأحوال يساوون بين الكيان الصهيوني الغاصب والمحتل والقوى الفلسطينية المناضلة من أجل تحرير الوطن. بعبارة أخرى لم يبق التطبيع منحصرا في المجال السياسي والديبلوماسي بل صاحبه تطبيع متعدد الاتجاهات والأبعاد.

الفرز في النخبة العربية

عندما اندلعت الحرب الأخيرة والتي ما تزال فصولها مستمرّة حتى الآن وهي مرشحة للاستمرار لأسابيع وربّما أشهر أخرى، كما يجمع عليه كل المتابعين لما يجري في غزة، انطلق معها مسار فرز جديد صلب الأنظمة والأحزاب السياسية والجماهير الشعبية وأيضا صلب النخب الفكرية والفنية والأدبية وغيرها في العالم قاطبة ومنها بطبيعة الحال النخب العربية.

فمن جهة أصدر أكثر من ألفي مثقف وسينمائي وأديب عربي بيانا (بيان المثقفين العرب) أكدوا فيه أن "لا بيان يكفي ولا اللغة تتسع لهول ما يحدث في فلسطين". ومن أهم ما جاء في هذا البيان "على مدى 75 عاما لم يترك الكيان المحتل قيمة أخلاقية

> لقد عرفت الأفكار الثورية والتقدمية بما في ذلك التيارات التحررية ومنها التحرر الوطني الفلسطيني تراجعا كبيرا ومخيفا فيما انتشرت الأفكار والمقاربات الرجعية وفقدت الثورة الفلسطينية كثيرا من أنصارها وداعميها

إلا انتهكها، ولا مبدأ حضاريا إلا خرقه، ولا قداسة إنسانية إلا داسها بأحذية جنوده، وهذه المرة قرّر أن يذهب أبعد في طغيانه مستغلا تواطؤ العالم وانحيازه". وقد أكّد الموقعون على هذا البيان على "دعم المثقفين العرب على اختلاف بلدانهم وأعراقهم وانتماءاتهم السياسية، لصمود الفلسطينيين الأسطوري، وكفاحهم دفاعا عن حقّهم التاريخي في أرضهم، ووقفتهم الحضارية الشجاعة ضدّ الاستعمار والفاشية".

في اتجاه معاكس من ذلك أعرب عدد من المثقفين العرب، وإن كانوا قلة، عن موقف مخزي سواء مراعاة لضغوط مهنية ومصالح مادية أو من منطلقات انتهازية ونتيجة تفسّخ فكري وانسلاخ حضاري وتنكّر لمقوّمات الانتماء القومي.

من ذلك نذكر استدراك أحمد حرب مراسل قناة "العربية" التلفزية والمعروفة بقربها من البلاط السعودي في حديثة عن نتائج غارة صهيونية على المدنيين في غزة بالقول "سقط 11 شهيدا حتى هذه اللحظة " قبل

أن يستدرك ويقول "عفوا 11 ضحية وعشرات الإصابات" التزاما منه بتوصيات إدارة القناة التي تشدّد على استعمال مصطلحات "الضحايا" و"القتلى" بدلا عن "الشهداء".

أكثر من ذلك ذهب الجامعي التونسي حمادي الرديسي في لقاء مع "إذاعة فرنسا الثقافية" في برنامج "قضايا دولية" إلى القول مستنكرا عملية "طوفان الأقصى" يوم 7 أكتوبر "الأحداث التي وقعت لا يمكن وصفها. ليست أقلية من المثقفين العرب فقط من تقول ذلك. بل حتى ممثّلي فلسطين". وأضاف في حديثه عن تضامن الشعب التونسي مع شقيقة الشعب الفلسطيني والتظاهر أمام السفارة الفرنسية بالعاصمة ردّا على موقف فرنسا المنحاز كليا للكيان الصهيوني "هذا ليس مطلباً حزبيا سياسيا وإنه ترجمة للعبارة الشهيرة "ديغاج/ارحل" بما يعني أن ليس لهذا الموقف أيّة أهمية. وفي ذات السياق قال "من الصعب انتقاد حماس في تونس، حيث أن الغالبية العظمى من السكان ملتزمة بالقضية الفلسطينية..." ملمّحا إلى أنّ الأمر مرتبط بنوع من "التعصّب" لدى جمهور غير واع من الناحية السياسية، قبل أن يضيف "والمظاهرات الوحيدة المسموح بها، في الأنظمة العربية الاستبدادية، هي تقريبًا تلك المناهضة لإسرائيل...".

يذكر أنّ حمادي الرديسي كان يساريا وهو من مؤسسي منظمة "الشعلة" الماركسية اللينينية في بداية السبعينات من القرن الماضي وقد درس في فرنسا حيث أقام لسنين طويلة ولم يعد إلى أرض إلا بعد أن "طلق" الماركسية و"ثاب" إلى رشده الأمر الذي فسح له المجال ليلتحق بالتدريس في كلية الحقوق. وهو معروف لدى الكثير بـ"ولائه" لفرنسا. وحسب بعض المطلعين قد تكون لمساعيه لدى إحدى دور النشر الفرنسية المشهورة بغاية نشر مؤلف جديد تأثير في موقفه هذا.

الأشنع من ذلك موقف الكاتب والروائي المغربي الشهير الطاهر بن جلون حيث تجرّأ وقال في مقال له بجريدة "لوبوان" الفرنسية عدد 13 أكتوبر الماضي أنّ ما قامت به المقاومة الفلسطينية يوم 7 أكتوبر "لم يكن لتفعله الحيوانات" وأنّ حركة حماس "بلا ضمير وبلا أخلاق وبلا إنسانية" واعتبر أنّ بهذه العملية تكون القضية الفلسطينية قد انتهت إذ قال "ماتت القضية الفلسطينية في 7 أكتوبر 2023، أغتيلت على يد عناصر متعصبة، غارقة في أيديولوجية إسلامية من أسوأ الأنواع".

وممّا جاء في مقاله أيضا "أنا عربي ومسلم بالميلاد والثقافة والتعليم المغربي التقليدي، لا أستطيع أن أجد الكلمات لأعبّر عن مدى رعبي ممّا فعله مسلحو حماس... همجية ليس لها أي مبرّر أو عذر... أعتقد أنه يمكننا مقاومة الاحتلال ومحاربة الاستعمار، ولكن ليس بهذه الأعمال الوحشية الكبيرة". ويضيف في معرض حديثه عن المقاومة "حماس هي العدو، ليس للشعب الإسرائيلي فحسب، بل للشعب الفلسطيني أيضًا...".

لقد كشفت الحرب الحالية عن الوجه المتصهين للطاهر بن جلون الحائز على واحدة من أهم الجوائز الأدبية الفرنسية "جائزة قونكور" عن روايته "ليلة القدر". وهو بالنظر إلى مساره التاريخي المعروف نتيجة طبيعية لإعلانه من زمن طويل انتماءه لفرنسا لا المغرب. ومن غير الخافي عن الجميع فرونكفونيته و"عداءه" للغة العربية. ويذكر أنه لمّا قرّرت الحكومة المغربية تعريب مادة الفلسفة انقطع عن تدريس هذه المادة وهاجر إلى فرنسا حيث استقر وأصبح مواطنا فرنسيا قلبا وقالبا.

وعلى غرار الطاهر بن جلون فقد اعتبر الكاتب الجزائري محمد مولسهول في تدوينة له على صفحته الخاصة على الفايسبوك أنّ حماس قد "ذبحت المدنيين الإسرائيليين بلا رحمة، لقد تم القضاء على عائلات إسرائيلية، دون سابق إنذار أو ضبط النفس" وبالتالي فإن "من يفرح به لا يستحق أن يكون إنسانًا". وختم تدوينته بالقول "لا فرق بين ما قامت به حماس وما تقوم به إسرائيل بالأمس، تم دفن اليهود أحياء. واليوم، الغزاويون مدفونون تحت الأنقاض. غدًا لن يبقى أحد ليدفن أحدًا".

في خدمة الصهيونية

هذا نموذج من المثقف العربي الذي حوّلته الدعاية الصهيونية والبرجوازية الرجعية إلى بوق في خدمة الصهيونية العالمية وكيانها المحتل. ويذهب في ظن مثل هذا الرهط من المثقفين أنهم إنما ينحازون إلى جانب المبادئ وقيم الديمقراطية والإنسانية وما إلى ذلك من "الكليشيهات" عديمة المضمون. إنهم إنما يستعملون هذه الشعارات العامة كي يبرّروا أقبح تبرير الاحتلال والتقتيل والفاشية التي لا تمت للحضارة والمدنية والحداثة والديمقراطية وما إلى ذلك من الشعارات بصلة.

أكثر من ذلك فهم، شاؤوا أم أبوا، ينخرطون بتمام الوضوح ضمن ما أسماه الكاتب الأردني محمد زيدان في استراتيجية الهاسبارا الصهيونية (أنظر مقاله بعنوان "إسرائيل والحروب على غزة... حدود بروباغندا البساطير") التي تقوم على مجموعة من الرسائل تحرص الهاسبارا الصهيونية على إعادة انتاجها وتجديدها للتغطية على جرائم الكيان الصهيوني، ومن بين هذه الرسائل "انتقاد إسرائيل هو معاداة السامية واعتبار إسرائيل الضامن لمواجهة الإرهاب والتضامن مع فلسطين هو حالة إسلامية". كما تقوم على جملة من العناصر الأخرى المؤلفة للاستراتيجيا الدعائية والإعلامية والاتصالية للكيان الصهيوني التي يعمل اللوبي الدعائي الصهيوني العالمي على نشرها وتحويلها إلى حقيقة. ومن عناصر هذه الاستراتيجية التضليل وقلب الحقائق وصناعة الكذب. وتلقى هذه الاستراتيجية رواجا في العالم الرأسمالي لأنها في الأصل جزء من المنظومة الفكرية للقوى الاستعمارية. وقد رأينا كيف تبنى الرئيس الأمريكي كل ما روّجته الدعاية الصهيونية وردّده كالببغاء واضطر في بعض الأحيان تحت الضغط إلى التراجع والاعتذار.

يقول الكاتب والمترجم محمد زيدان في مقاله المذكور أعلاه : "كما يكمن عبر تحليل أنماط التضليل في الدعاية الإسرائيلية في مختلف مراحل عدوانها على الفلسطينيين، استنباط سلسلة من الإستراتيجيات الكلاسيكية في عملية "إعادة تحسين الصورة"، بحسب نظرية أستاذ علم الاتصال الأمريكي ويليام بينويت (William Benoit). تشمل هذه الاستراتيجيات ما يلي :

– الإنكار أو تحويل اللوم للطرف الآخر

– التنصل من المسؤولية عبر تبرير ما حصل (تهديد وشيك/استفزاز/خطأ فردي، إلخ.)

– تقليل فداحة الخطأ (عبر ادّعاء ضرورته لدفع خطأ أكبر، أو التغطية على نتائجه، أو مقارنته بأخطاء أكبر، أو تقويض مصداقيّة الضحيّة)

– التعهّد باتخاذ إجراء تصحيحي (فتح تحقيق أو وعد بعدم تكرار ما حصل)

– الاعتذار

وبحسب سلسلة من التغريدات لمارك أوين جونز، وهو باحث بريطاني متخصص في مجال السلطوية الرقمية والتضليل الإعلامي، فإن هذه الاستراتيجيات تنطبق بشكل نموذجي على تعاطي الاحتلال مؤخرًا مع مجزرة مستشفى المعمداني، ابتداء من إنكارها، ولوم "الفريق الآخر" عنها، والتنصل من المسؤولية المباشرة وتقليل الفداحة الأخلاقية لما حصل عبر الإصرار على ادعاء التفوّق الأخلاقي في الحرب ضدّ "عدو هجمي/إرهابي/لا يستحق الحياة/يتخذ المدنيين دروعًا، إلخ.".

خاتمة مختصرة جدا

إنّ بعض المثقفين العرب قد انساقوا في تيار الدعاية الصهيونية حتى استسلموا طواعية إلى إسرائيل فيما يشبه العبودية الطوعية على حدّ تعبير الكاتب الفرنسي القديم ايتيان دو لابويسي Etienne de la Boétie في كتابه "خطاب عن العبودية الطوعية".

شريف الخرايفي

وعد بلفور : وعد من لا يملك لمن لا يستحقّ

دعت اللجنة الوطنية بدعم المقاومة في فلسطين إلى وقفة احتجاجيّة اليوم الخميس 2 نوفمبر 2023 أمام سفارة بريطانيا بتونس وذلك احتجاجا على الدّعم الفجّ والمشبوه للحكومة الانجليزيّة لجرائم الكيان الصهيوني الفاشيّ في حقّ الفلسطينيّين. وكانت اللّجنة قد دعت ونظّمت منذ بدء الاعتداءات البربريّة على غزّة وعلى بقيّة الأراضي الفلسطينيّة وقفات وتجمّعات أمام سفارات دول أخرى انخرطت أيضا وبقوّة في دعم العربدة الصهيونيّة، وخاصّة كلّ من فرنسا وألمانيا وبشكل أرعن وأكثر عنجهيّة الولايات المتحدة الأمريكيّة.

ولكن، اختيار يوم 2 نوفمبر لتنفيذ وقفة أمام سفارة المملكة البريطانيّة له دواعٍ أخرى.

وعد بلفور المشؤوم

أثناء الحرب العالميّة الأولى بين "الحلفاء" و"المحور"، وقبل أن تلقي الحرب بمصير المحتربين، كانت بريطانيا تعدّ العدّة لاقتسام الغنائم وإعادة توزيعها. ومن بينها الدّول التابعة للعثمانيّين.

وفي غمرة الاقتتال، توجّه وزير خارجيّة بريطانيا آنذاك آرثر بلفور برسالة إلى أحد كبار المصرفيّين الانجليز المتنفّذين، وأحد زعماء الصهيونية، اللّورد روتشيلد، يعلمه فيها اقتراح الملك منح فلسطين لليهود، أي للحركة الصهيونيّة، التي بدأت تنشط منذ بضع عقود لتنفيذ مخطّط بنو صهيون بتملّك "وطن خاصّ بهم".

وقد كان لهذه الرّسالة ("الوعد") دور محوري في بعث الكيان الصهيوني بعد قرابة ثلاثة عقود (1948)، وذلك ليس فقط لأنّ صهاينة العالم قد وجدوا دعما واضحا من كبريات الدّول الامبرياليّة (بريطانيا)، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكيّة، التي ستبدأ منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى في لعب دور جيو- سياسي كبير، وحيث للجالية اليهوديّة تأثير ونفوذ قويّين في الإدارة الأمريكية، ممّا أكسب هذا "الوعد" دعمًا أكبر، ولكن لأنّه سيشجّع أيضا موجات الهجرة للجاليات اليهوديّة من كلّ أصقاع العالم. وهذا ما سيعطي لهذه الجالية نفوذا يشهد اطّرادا مع تزايد اقتناء الأراضي أو الاستيلاء عليها عبر تنفيذ أعمال إرهابية لدفع متساكني بعض القرى إلى الفرار والرّحيل.

وطيلة فترة الانتداب (الفترة التي استعمرت فيها بريطانيا فلسطين بين 1917 و1948) عملت هذه الامبريالية على دفع نسق التغيير الديمغرافي داخل أراضي فلسطين بتشجيع واستقطاب اليهود من العالم لهذا "الوطن الموعود".

"وطن لليهود" : حلم للصهاينة وللغرب الامبريالي معا

منذ أن تمّ تنفيذ مشروع السكة الحديديّة يافا – القدس سنة 1890 بدأ نفوذ اليهود يزداد من خلال بناء مجموعة من المستوطنات على طول الخطّ وسيطروا على قطاع نقل البضائع. ولعب تيودور هرتزل، مؤسّس الصهيونية العالمية، دورا كبيرا في بناء شبكة معقّدة من العلاقات مع رجال سياسة وأعمال أوربيّين وعثمانيّين من أجل ظروف مناسبة للتقدّم بمشروعهم "الحلم".

ورغم أنّ الحرب لم تضع أوزارها بعدُ سنة 1916، إلّا أنّ معاهدة سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا سنتها قد وضّحت مناب كلّ منهما من المستعمرات، وبدأت بريطانيا بوضع استراتيجيّة خلافة تركة الدّولة العثمانيّة، ومنها فلسطين، التي ستعِد بها بنو صهيون كعربون "اعتراف" لما قدّمه "يهود" أوروبا من دعم لمتطلّبات الحرب وكذلك للضّغط على الولايات المتّحد للدّخول فيها، بعد أن كانت تتوخّى سياسة "الحياد" و"العزلة"...

وبينما كان "ملك" اليهود قرابة 2% من الأراضي الفلسطينيّة سنة 1918 أصبحوا يستوطنون قرابة 8% سنة 1948، وهذا يفسّره الدّعم الذي لقيه الصهاينة من بريطانيا طيلة فترة "الانتداب" (وهي تسمية خبيثة للاحتلال كما هو شأن "الحماية" بتونس).

منذ أكثر من 75 سنة، نفّذ هذا الكيان الفاشي عشرات المجازر الدّمويّة، منذ مجزرة دير ياسين وحيفا ومذبحة اللد ومجزرة كفر قاسم وخان يونس (1956) ثمّ مجزرة صبرا وشاتيلا (1982) ومذبحة الأقصى (1990) والحرم الابراهيمي (1994) ومجزرة جينين (2002) وصولا إلى اليوم وما نعايشه من عربدة غير مسبوقة في مناطق أخرى في الضفّة وفي غزّة أساسا حيث ألقت طائرات العدوّ أطنانا من القنابل على مستشفيات وملاجئ وسوّت عديد الأحياء بالأرض بشكل مروّع، أمام دعم قوى غربيّة استعماريّة وصمت عربي رسميّ مخزي.

إنّ ما يبرّر هذا الدّعم الغربي اللّامشروط لكيان الاحتلال هو الحاجة الحيوية لتواجد هذا الجسم الغريب في قلب الوطن العربي. فلا أحد يجهل الأدوار التي تلعبها إسرائيل بالوكالة عن الولايات المتّحدة ولصالحها في الشّرق، فهي عينها وأداتها الاستخباراتيّة ضدّ دول الشّرق (للحيلولة دون نهوضه ودون تملّك سيادته الكاملة على مقدّراته وثرواته ومصائره) ولكن أساسا عينٌ لها على مكوّنات القطب الآخر : الصّين وروسيا وإيران. إنّ مصير هذا الكيان مرتبط عضويّا بمصالح الغرب الامبريالي في هذه المنطقة. وليس أدلّ على ذلك تصريح الرّئيس "جو بايدن" منذ أيّام قائلا : "حتّى لو لم تكن هناك "دولة إسرائيل" لأوجدناها".

أيّ موقف نتّخذه إزاء هذه الذّكرى اليوم؟

ككلّ عام، ومنذ أن فرضت الامبريالية الغربية وهيئاتها الهيمنيّة (الأمم المتحدة وغيرها) زائدة دوديّة في قلب الأوطان العربية ذات 1948، تحوّلت ذكرى "وعد بلفور" إلى مناسبة تحتشد فيه القوى المحبّة للسلام وكل القوى التوّاقة إلى التحرّر والانعتاق للتعبير عن إدانتها السّاخطة لهذه الجريمة، جريمة منح بريطانيا أرضا لا تملكها (فلسطين) لمن لا يستحقّها (الكيان الغاصب)، ويتمّ التذكير بحجم المظلمة التي ارتكبتها بريطانيا الاستعماريّة عبر تجريد شعب من وطنه وتشريد أبنائه في المخيّمات والحكم على من تشبّث منهم بالأرض بالقمع السّافر وبجرائم الإبادة والتّصفية.

وإلى اليوم، لم تعترف بريطانيا مطلقا بالجريمة التي ارتكبتها، بل تؤكّد دوما على اعترافها بحقّ هذا الكيان بالسّيطرة على قسم من أرض فلسطين، وهو موقف يحمل من الرّياء والمناورة الشيء الكثير. فقط أثبتت الوقائع والتجربة الملموسة تهافت حلّ الدّولتين، أي تواجد دولتين متجاورتين على أرض فلسطين، أحدهما لل"يهود" (اقرأ : الصهانية)، وأخرى لل"عرب"، بل إنّ الحلّ السليم والمنطقي والمبدئي يتمثّل في خيار الدّولة الفلسطينية العلمانية التي تتعايش فيها كلّ الأديان والثقافات وعاصمتها القدس.

منذ بضع سنواتٍ رفعت مجموعة من الشخصيات الحقوقية الفلسطينيّة دعوى قضائيّة ضدّ الحكومة البريطانيّة لدى القضاء الفلسطيني لإبطال ما ترتّب عن "وعد بلفور". واعتبر القائمون بهذه الدّعوى أنّ الشعب الفلسطيني لن ينسى هذه الجريمة التي ارتكبتها بريطانيا وبدعم أمريكي وفرنسي وقتها وأنّه يتصدّى بكل بسالة الآن (2020) لـ"صفقة القرن" التي ينفّذها الشعبوي الدّموي دونالد ترامب.

اليوم، ونحن نتابع الأحداث المأساوية والجرائم البشعة التي ترتكبها قوّات الاحتلال، مقابل دروس بليغة تقدّمها المقاومة الباسلة، علينا أن ندين بقوّة وبعمق بريطانيا الاستعمارية المسؤولة رأسا عن تسليم فلسطين لعصابات الصهاينة، وأن نترجم إدانتنا هذه في المطالبة برحيل سفير هذه الدّولة المجرمة، كما أدنّا في الأيام السابقة، ومازلنا، حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وكندا وإيطاليا، وطالبنا، ومازلنا نطالب، بطرد سفرائهم ووقف كلّ الاتفاقات العسكرية مع حلف النّاتو الاستعماري ومراجعة المعاهدات المهينة التي زجّتنا فيها الحكومات العميلة المتعاقبة.

مرتضى العبيدي

خيانات الحكّام العرب للقضية الفلسطينية تاريخ لا ينتهي...

طرحت الحرب العدوانيّة الجديدة التي يشنّها الكيان الصهيوني العنصري على الشعب الفلسطيني مجدّدا قضية البُعد العربي للقضية الفلسطينية. إذ أنّ اتفاقيات سايكس . بيكو (1916) الاستعمارية وبعدها وعد بلفور (1917)، لم تكن تستهدف فلسطين وحدها بل كافة المنطقة العربية، أرضا وشعوبا. لذلك كانت الشعوب العربية، مع كلّ محنة، تعبّر تلقائيا عن تمسّكها بالقضية، فتهبّ لنصرة فلسطين متحدّية كل العراقيل وأوّلها أنظمتها التي كانت تقف حائلا دونها. ولم يقتصر الأمر على شعوب الجوار بل تعدّاها إلى عامّة الشعوب العربية مشرقا ومغربا.

وفي المقابل من ذلك، كان موقف الأنظمة في مختلف مراحل الثورة الفلسطينيّة مناقضا تماما، متواطئا حدّ الخيانة :

. ففي ثورة 1936، وفي خضمّ خوض الشعب الفلسطيني للإضراب العام ضدّ السياسات البريطانية والذي تجاوز الستّة أشهر، بادرت الحكومات العربية بإرسال برقيّات إلى اللّجنة العربية العليا التي كانت تدير الثورة الفلسطينية الكبرى لتطلب منها إنهاء الإضراب وترك المجال للتفاوض. ولمّا استجاب الفلسطينيّون لهذه البرقيات، وأنهوا الإضراب الأطول في التاريخ الحديث، أرسلت بريطانيا "لجنة بيل الملكية" التي أصدرت توصياتها بتقسيم فلسطين، ولم يكفّ رفض هذه التوصيات بل وحتى اندلاع الثورة من جديد لإيقاف النزيف الذي سيعمّق الجرح ويخلق أمرا واقعا جديدا، كان لخيانات حكّام العرب دور في تكريسه رغم تمسّكهم قولا بمهمّة حماية فلسطين من الغزو الصّهيوني الزاحف.

كان تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 بسبب قضية فلسطين، ولم تدّخر هذه الأخيرة جهدا في إصدار بيانات الشّجب والتنديد حتى أنها وصلت إلى درجة لم يعد بإمكانها إصدار حتى مثل هذه البيانات. فمنذ القمّة الأولى التي عُقدت بزهراء أنشاص بمصر سنة 1946 بدعوة من الملك فاروق، والتي حضرتها البلدان السبعة المؤسِّسة للجامعة (مصر، الأردن، السعودية، اليمن، العراق، سوريا ولبنان)، لم تصدر القمّة بيانا ختاميا، بل اكتفت بمجموعة من القرارات أهمّها مساعدة الشعوب العربية المستعمرة على نيل استقلالها واعتبار القضية الفلسطينية "قلب القضايا القومية"، ويقتضي ذلك الوقوف في وجه الصهيونية باعتبارها خطرا لا يهدّد فلسطين فحسب وإنّما جميع البلدان العربية والإسلامية.

لم تمنع هذه النوايا الغرب الاستعماري من تكريس جريمته، فوافقت هيئاته المُحدثة غداة الحرب العالمية الثانية على سلسلة من القرارات الجائرة في حقّ الشعب الفلسطيني وعلى رأسها قرار التّقسيم (181) وتوابعه مثل قرار العودة (194) الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 1948 والذي ينصّ على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

ثمّ جاءت حرب 1948 فوضعت هذه الأنظمة على المحكّ ورفعت عنها قناع الزّيف وكشفت المستور، إذ أنّ الخيانات جاءت متعدّدة ومتنوّعة: فهذا الملك عبد الله يسلّم مدينتي "اللد" و"الرملة" للصّهاينة دون قتال لنيل ثقتهم بعد أن أمر القوّات العربية التي وصلت إلى أبواب تل أبيب بالتراجع إلى الوراء والعودة إلى مراكزها متيحا الفرصة للصهاينة لتنظيم صفوفهم وجلب الأسلحة والمعدّات للتصدي للقوات العربية. وهذا النظام المصري الحاكم آنذاك وعلى رأسه الملك فاروق يرسل جيش مصر إلى الحرب بسلاح فاسد وبلا ذخيرة ومعدّات لكي يلقى الهزيمة على يد الصهاينة. بل إنّ الجيوش العربية عندما دخلت إلى فلسطين، قامت بسحب الأسلحة من الفلسطينيّين، في الوقت الذي كان يُنتظر منها أن تسلّحهم من أجل الدفاع عن وطنهم، وهكذا بدأ ضياع فلسطين وانتهى أمر شعبها إلى الشّتات والتّيه في أصقاع الأرض، لتبدأ مأساته في مخيّمات اللّاجئين التي ما زال فيها إلى يومنا هذا. فكانت النّكبة وكان التّهجير الذي شمل ما لا يقلّ عن 940 ألف فلسطيني أُرسِلوا بلا رجعة إلى المخيّمات والمنافي.

وتتالت بعد ذلك القِمم العربية متشابهة، معلومة النتائج مُسبقا حتى أنّها لم تعد تشكّل حدثا ذا قيمة، تُعقد وتنتهي ولا تعيرها الشعوب العربية أيّ اهتمام، إلّا فيما ندر مثل قمة الخرطوم أوت 1967 والمعروفة بقمة "اللّاءات الثلاثة" (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) والتي انعقدت غداة حرب الأيّام الستّة التي أدّت إلى احتلال الكيان الصهيوني للضّفة الغربية وقطاع غزّة وسيناء وهضبة الجولان، أو قمّة الرباط سنة 1971 والتي تحوّلت خلالها فلسطين من "قلب القضايا القومية" إلى قضية الفلسطينيّين، باعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني.

وحتّى النصر الذي أحرزه الجيش المصري في حرب أكتوبر 1973 لم يؤدّ إلى المطلوب بل سرعان ما التفّت عليه القوى العظمى لتحويله إلى هزيمة للشعوب العربية عندما تمّ اعتماده لإبرام اتّفاقية صُلح منفصلة بين مصر والكيان الصهيوني ستفتح الباب أمام مسار جديد : مسار التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني والتنازل عن الأراضي الفلسطينية المحتلّة وعن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وهو مسار انطلق في كامب ديفيد ذات 17 سبتمبر 1978 ولم يتوقّف إلى يوم الناس هذا، وقد تمخّضت عنه معاهدة أوسلو سيّئة الصِّيتِ (1993) بين منظّمة التحرير والكيان الصهيوني، ومعاهدة وادي عربة التي تعلن نهاية حالة الحرب بين الأردن والكيان

والتطبيع الشّامل بينهما.

ونحن نعيش اليوم فصلا جديدا من هذه الخيانات تحت مسمّى "صفقة القرن" التي تُدبّرها الإدارة الأمريكية والتي تساعدها في تنفيذها العديد من الحكومات العربية، التي بدأت بوادرها بإعلان الولايات المتّحدة الأمريكيّة القدس عاصمة لإسرائيل، وتسعى أمريكا من خلالها لجرّ الأنظمة العربية الواحد تلو الآخر للاعتراف بالكيان الصهيوني وإقامة علاقات معه بما يعني الإقرار بشرعيّة الاحتلال والتنازل عن الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطيني، وهي الخطوة الحاسمة لقبْر القضية الفلسطينية نهائيا. ولا شك في أنّ التنازلات تهدّد مستقبل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتمنح الصّهاينة حقًّا في أرضٍ ليست لهم، وتشطب عنهم تُهم الاغتصاب والإرهاب. فهي تعني فيما تعني التّنازل عن حوالي 78% من مساحة فلسطين الانتدابيّة وعن حق اللاجئين في العودة.

يقول ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : "وصلنا إلى مرحلة خطيرة للغاية تتطلّب من القيادة الفلسطينية الرّسمية الإنهاء الكامل لمرحلة ما سُمّي بأوسلو وفعليّا الإلغاء التام لهذه الاتفاقيات وسحب الاعتراف بالكيان الصّهيوني وبناء وحدة وطنية فلسطينيّة حقيقية وإنهاء الانقسام على قاعدة عمل استراتيجي فلسطيني جديد".

جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني : sawt.echa3b@gmail.com
الموقع : https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك : https://www.facebook.com/sawtcha3b